

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/5(Part II)  
15 August 2017  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس



## الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية

الدورة الثانية عشرة (تمويل التنمية)

بيروت، 4-5 كانون الأول/ديسمبر 2017

البند 7 (ب) من جدول الأعمال المؤقت



بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية

الموارد العامة المحلية

### موجز

تشكل الجهود الرامية إلى تعزيز تعبئة الموارد العامة المحلية ركيزة أساسية من ركائز الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية، أي خطة عمل أديس أبابا. وهناك إقرار بأن التدفقات المالية غير المشروعة تشكل عائقاً رئيسياً أمام التنمية المستدامة. وترتكز مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة على خطة عمل أديس أبابا التي جدد المجتمع الدولي بموجبها التزامه بالقيام بتخفيض كبير للتدفقات المالية غير المشروعة والقضاء عليها في نهاية المطاف بحلول عام 2030، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال القائم على التجارة والتهرب الضريبي والملاذات الآمنة والفساد. كما أن الالتزام بمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة مشمول في أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف 16.

وتشكل التدفقات المالية غير المشروعة تسربات مالية ضخمة في المنطقة العربية. وهي تقوض سيادة القانون وتتحدى الإدارة الضريبية وتشوه مكاسب التجارة المتعددة الأطراف والتفضيلية وتفاقم سوء أوضاع الاقتصاد الكلي والحوكمة. وقد توجت أعمال الإسكوا بشأن التدفقات المالية غير المشروعة بالتقرير الأول عن التدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالفواتير التجارية في المنطقة العربية. وتحدد الوثيقة الراهنة النتائج والاستنتاجات الرئيسية لهذا التقرير. كما تسلط الضوء على آثار التدفقات المالية غير المشروعة على إنفاذ الاتفاقات التجارية الإقليمية (داخل المنطقة وخارجها)، وعلى إنشاء اتحاد جمركي عربي بحلول عام 2021.

وممثلو الدول الأعضاء في الإسكوا مدعوون إلى استعراض الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير لإبداء الرأي وتقديم المقترحات.

-2-

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	2-1	..... مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	14-3	..... أولاً- العمل العالمي بشأن التدفقات المالية غير المشروعة
		ألف- الالتزامات المعيارية العالمية والإقليمية تجاه التدفقات المالية غير المشروعة
3	6-3	.....
4	11-7	..... باء- تعقيدات متعددة الأبعاد مرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة
		جيم- تحديات ومقاييس التدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب
5	14-12	..... بالفواتير التجارية
		ثانياً- التدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالفواتير التجارية
7	21-15	..... في المنطقة العربية

## مقدمة

1- أطلق المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية حقبة جديدة من التعاون والعمل العالميين لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة. وتوفر خطة عمل أديس أبابا إطاراً عالمياً قابلاً للاستمرار لوضع كافة مصادر ووسائل التمويل لتنفيذ خطة عام 2030 في السياقات الملائمة وتعبئتها. وتشكل الجهود الرامية إلى تعزيز تعبئة الموارد العامة المحلية ركيزة أساسية من ركائز الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية.

2- لا يزال كبح التدفقات المالية غير المشروعة وغيرها من حالات تسرب الموارد أمراً أساسياً للتعبئة الفعالة للموارد المحلية ولإحراز تقدم في تمويل خطة التنمية. وقد سلط العديد من المؤسسات الدولية الضوء على الآثار السلبية المرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة، وخاصة منظمة السلامة المالية العالمية التي مقرها واشنطن من خلال مطبوعتها الرئيسية بعنوان "التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية: 2004-2013"، التي كشفت أن كل دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية تلقاه العالم النامي قبله تدفق 10 دولارات إلى الخارج بصورة غير مشروعة<sup>(1)</sup>. وقدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضاً الأثر السلبي للتدفقات المالية غير المشروعة، فخلصت إلى أن كل دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية يُمنح للبلدان النامية تقابله 3 دولارات تتسرب على شكل تدفقات مالية غير مشروعة<sup>(2)</sup>. وبغض النظر عن المنهجيات المستخدمة، فإن الآثار المترتبة مُريعة وتشير إلى النتيجة نفسها: تستحيل تعبئة الموارد المحلية تعبئة كافية ما لم تُتخذ إجراءات دولية وإقليمية لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

## أولاً- العمل العالمي بشأن التدفقات المالية غير المشروعة

### ألف- الالتزامات المعيارية العالمية والإقليمية تجاه التدفقات المالية غير المشروعة

3- تعرض خطة عمل أديس أبابا مجموعة من الإجراءات والالتزامات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك الالتزام المعياري بتخفيضها إلى حد كبير بغية القضاء عليها في نهاية المطاف بحلول عام 2030. وتشمل الإجراءات الأخرى التي سلط عليها الضوء في هذا المجال مكافحة التهرب الضريبي والملاذات الآمنة والفساد بتعزيز اللوائح الوطنية والعمل التعاوني الدولي. وتلزم خطة عمل أديس أبابا أيضاً المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية بنشر تقديرات لحجم وتركيبية التدفقات المالية غير المشروعة، بغية تقديم توصيات هادفة تأخذ بالاعتبار أوجه عدم التساوق في السياقات الإقليمية وفي مستويات التنمية.

4- كما أن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة مشمولة في أهداف التنمية المستدامة. فالهدف 16 يشدد على ضرورة مكافحة الفساد والرشوة ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول المسروقة، وتعتبر هذه جميعها أموراً حاسمة لتعزيز النمو الاقتصادي والاستثمار. وتقرّ فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية التابعة للأمم المتحدة بالتبعات السلبية الاجتماعية-الاقتصادية والتداعيات على الحوكمة الناجمة عن التدفقات المالية غير المشروعة، لا سيما وأنها لا تزال تتسبب بتسربات كبيرة للموارد في البلدان

(1) <http://www.gfintegrity.org/report/illicit-financial-flows-from-developing-countries-2004-2013/>

(2) [https://www.2030spotlight.org/sites/default/files/contentpix/spotlight/Agenda-2030-en\\_web\\_accessible.pdf](https://www.2030spotlight.org/sites/default/files/contentpix/spotlight/Agenda-2030-en_web_accessible.pdf)

النامية. وتحدث هذه التسريبات من خلال قنوات عدة، تؤثر، مباشرة وبطرق غير مباشرة، على قدرات البلد المعني على زيادة وتعبئة موارده المحلية.

5- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والسبعين القرار [A/RES/71/213](#) بشأن تمتين التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة سعياً إلى تعزيز التنمية المستدامة. ويعرب القرار عن القلق البالغ إزاء وقع التدفقات المالية غير المشروعة، ولا سيما تلك الناجمة عن التهرب الضريبي والفساد، على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتنمية المجتمعات. كما يشير إلى الجهود الجارية التي تبذلها المنظمات الإقليمية لتوطيد التعاون في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. كذلك قررت الجمعية العامة أن تنظر في التدفقات المالية غير المشروعة في إطار متابعة واستعراض خطة عام 2030 وفي عملية متابعة خطة عمل أديس أبابا.

6- شددت اللجنة في دورتها التاسعة على ضرورة معالجة التدفقات المالية غير المشروعة، إذ أنها تواصل تقويض جهود تعبئة الموارد المحلية وتحقيق أهداف خطة عام 2030. وفي الدورة الثالثة للجنة التنفيذية للإسكوا (الرباط، 6-7 أيار/مايو 2017)، أبلغ مسؤولون رفيعو المستوى من الدول الأعضاء بمبادرة إعداد التقرير الأول عن التدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالفواتير التجارية في المنطقة العربية والخطوات التي اتخذت في هذا الصدد. وهناك حاجة واضحة إلى توفير فهم مفصل لواقع ومحركات التدفقات المالية غير المشروعة وأنماطها، كما إلى تقدير حجمها، في المنطقة العربية، لصياغة توصيات إقليمية مناسبة في هذا الصدد على نحو أفضل.

#### باء- تعقيبات متعددة الأبعاد مرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة

7- منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا في عام 2015، أُقرّ بالآثار المتعددة الأوجه للتدفقات المالية غير المشروعة. فهي تقوض سيادة القانون وإدارة الضرائب وتحصيل الإيرادات بفعالية (التهرب الضريبي)؛ وتشوه البيانات التجارية والمكاسب التجارية الناتجة عن التجارة المتعددة الأطراف والتفضيلية (التلاعب بالفواتير التجارية)؛ وتفاقم الظروف الاقتصادية الكلية والأمنية (تمويل الإرهاب أو الصراعات). غير أنه ليس هناك حتى الآن تعريف متفق عليه من الأطراف المتعددة للتدفقات المالية غير المشروعة أو منهجية متفق عليها لقياسها. وما يزيد الإحباط إحباطاً أن مصطلح "التدفقات المالية غير المشروعة" غير معرّف لا في خطة عمل أديس أبابا ولا في خطة عام 2030. ولذا يلجأ أصحاب المصلحة المؤسسيون إلى منهجيات مختلفة، ويُدخلون عناصر ومكونات مختلفة في مقاييسهم للتدفقات المالية غير المشروعة، فيعيق ذلك محاولات تقديم تقييمات عالمية وإقليمية قابلة للمقارنة أو صورة واضحة للتدفقات المالية غير المشروعة عبر الزمان والمكان.

8- في ظل هذه الظروف، قياس وتتبع التقدم المحرز في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة أمر معقد، إن لم يكن مستحيلاً. كما أن الطبيعة غير المشروعة لتلك التدفقات المالية تعرقل محاولات تقدير حجمها تقديراً منهجياً ودقيقاً، سواء في الأقاليم أو فيما بينها. ويدعو قرار الجمعية العامة [A/RES/71/213](#) منظومة الأمم المتحدة إلى ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب في مكافحة التدفقات المالية الدولية.

9- عقدت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتمويل التنمية اجتماعاً لمناقشة مسائل التعريف والمنهجية المتصلة بقياس التدفقات المالية غير المشروعة وتتبعها ورصدها<sup>(3)</sup>. وقد اتفق المشاركون على أن التدفقات المالية غير المشروعة ينبغي أن تشمل حركة الأموال والأصول غير المشروعة عبر الحدود التي تُجرى بما يخالف القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية بشأن التهرب الضريبي، والاحتيايل التجاري الدولي (بما في ذلك التلاعب بالفواتير التجارية)، والنشاط الإجرامي (بما في ذلك غسل الأموال وتهريب المخدرات والممتلكات الثقافية والأدوية والأشخاص والموارد الطبيعية والإتجار بها، وتمويل الجريمة المنظمة والإرهاب، والفساد.

10- لا تزال دون حل الخلافات بشأن ما إذا كان ينبغي اعتبار اجتناب دفع الضرائب (بما في ذلك التخطيط الضريبي العدواني والاستفادة المثلّي من الثغرات الضريبية والتسعير التحويلي) شكلاً من أشكال التدفقات المالية غير المشروعة. فقد لا يُعتبر أن هذه التدفقات من طبيعة "غير مشروعة" بالضرورة، إذ أنها تستغل ثغرات في الأطر التنظيمية الوطنية والدولية<sup>(4)</sup>. ولكن كان هناك اتفاق على أساسين اثنين من الأسس المفاهيمية المرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة، وهي أنها تشكل موارد/أموال تم الحصول عليها أو نقلها أو استخدامها بشكل غير قانوني وأنها تتضمن عبور حدود دولية. وهكذا، حددت أنواع التدفقات الثلاثة التالية على أنها غير مشروعة: التدفقات الناجمة عن نشاط إجرامي، والتدفقات المالية المتصلة بالفساد، والتدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالتجارة/الضرائب.

11- فيما يتعلق بوضع تقدير وحيد للتدفقات المالية غير المشروعة، كان هناك تأييد قوي للحفاظ على الجهود مجزأة غير موحدة، والعمل على تحسين قياس العناصر المنفصلة للتدفقات المالية غير المشروعة وطرق نقلها. غير أنه كان هناك أيضاً تسليم بأن الوصول إلى تقدير إجمالي وحيد سيوفر أداة قوية لإجراء تغييرات سياساتية. وعلاوة على ذلك، نُظر إلى التلاعب بالفواتير التجارية على أنه مصدر رئيسي للتدفقات المالية غير المشروعة التي يمكن كشفها. ووافقت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات على أن من الأهمية بمكان، كخطوة أولى لوضع تقديرات متسقة واسعة القاعدة، تحديد مختلف عناصر البيانات وحالتها الراهنة لتحديد الثغرات فيها.

### جيم- تحديات ومقاييس التدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالفواتير التجارية

12- لا يزال التلاعب بالفواتير التجارية هو الأسلوب السائد لتحديد القيمة الكمية لعناصر التدفقات المالية غير المشروعة القائمة على التجارة. وقد نشر عدد من الوكالات الدولية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على مدى السنوات القليلة الماضية تقديرات عن التلاعب بالفواتير التجارية. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديرات للتلاعب بالفواتير التجارية لعدد من البلدان الأفريقية، فقَدّرت أن الخسائر السنوية الناجمة عن التدفقات المالية غير المشروعة بسبب هذا التلاعب بلغت في المتوسط 50 مليار دولار سنوياً. وتم التوصل إلى الاستنتاجات نفسها من استعراض أعمال أخرى ذات صلة قامت به منظمة السلامة المالية العالمية ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي عام 2015، قدم الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا بعض النتائج الهامة في هذا المجال (الشكل 1). وفي عام 2016، اتبعت اللجنة

(3) عُقد اجتماع فريق الخبراء في 22 أيلول/سبتمبر 2016 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وشاركت الإسكوا في هذا الاجتماع عن طريق مؤتمر فيديو لتعكس السياق الإقليمي والحقائق المرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة.

(4) البنك الدولي، مثلاً، لا ينظر إلى التخطيط الضريبي العدواني وممارسات تحويل الأرباح كتدفقات مالية غير مشروعة.

الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي النهج نفسه فخصت فصلاً كاملاً من مسحها الاقتصادي السنوي لتقدير التدفقات المالية غير المشروعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي(5).

### الشكل 1- النتائج التي توصل إليها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا



iff: التدفقات المالية غير المشروعة

المصدر: [https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/iff\\_main\\_report\\_26feb\\_en.pdf](https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/iff_main_report_26feb_en.pdf)

13- في عام 2016، خصصت الإسكوا فصلاً في العدد الأول من تقريرها عن التنمية المستدامة العربية لتناول مسألة تمويل التنمية، وتطرق هذا الفصل إلى مسألة التدفقات المالية غير المشروعة. وفي العام نفسه، استخدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) منهجية لتحليل التلاعب بالفواتير التجارية في السلع الأساسية الأولية على مستوى المنتجات في عدد من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وخُص إلى أنها تخسر ما يصل إلى 67 في المائة من إيرادات صادراتها بسبب التلاعب بالفواتير التجارية(6). ويبين الشكل 2 تقديرات وتقييمات مختارة للتلاعب بالفواتير التجارية.

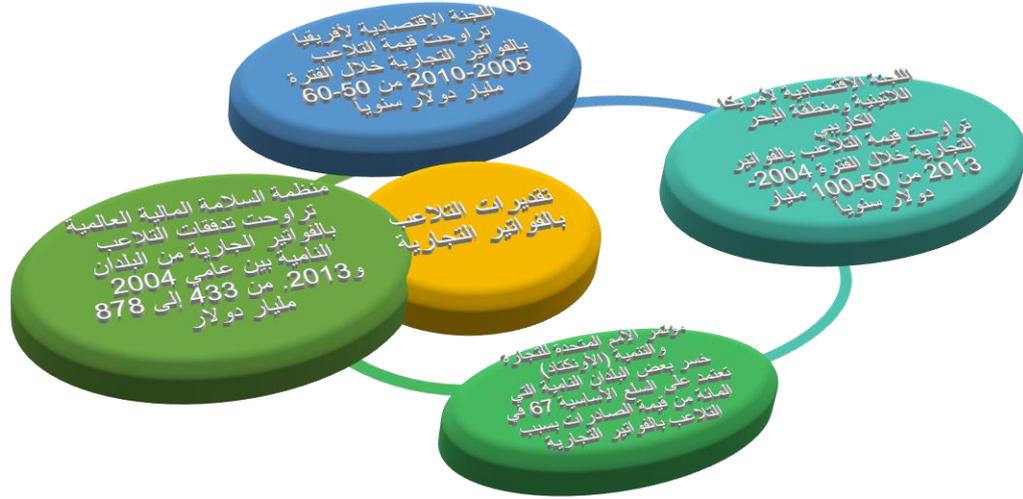
14- حتى عندما تُستخدم المنهجيات نفسها لتقدير التلاعب بالفواتير التجارية، قد يُتوصل إلى تقديرات مختلفة لاختلاف الافتراضات والعناصر ومجموعات البيانات. فمثلاً، وفقاً لمنهجية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، خسرت البلدان الأفريقية قرابة 407 مليارات دولار بسبب التلاعب بالفواتير التجارية خلال الفترة 2001-2010. وفي الأثناء، يشير تحليل منظمة السلامة المالية العالمية إلى أن التلاعب بالفواتير التجارية من أفريقيا بلغ 242 مليار دولار خلال الفترة نفسها. وثمة نهج ثالث يستخدمه Boyce و Ndikumana(7) يدل على أن التدفقات المالية غير المشروعة المقدرة من 33 بلداً أفريقياً بلغت 353.5 مليار دولار خلال الفترة 2000-2010. وتؤكد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن هذه التفاوتات ناجمة عن استخدام مجموعات بيانات ونهج مختلفة.

(5) <http://repositorio.cepal.org/handle/11362/40327>

(6) <http://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=1277>

(7) [https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/iff\\_main\\_report\\_26feb\\_en.pdf](https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/iff_main_report_26feb_en.pdf)

## الشكل 2- تقديرات مختارة للتلاعب بالفواتير التجارية



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى بيانات من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة السلامة المالية العالمية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والأونكتاد.

## ثانياً- التدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالفواتير التجارية في المنطقة العربية

15- تجري الإسكوا مباحثات بين الخبراء الإقليميين والدوليين للتوصل إلى تعريف عملي مشترك للتدفقات المالية غير المشروعة، ومنهجية لتحديد وتقدير كمية التدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالفواتير التجارية. وقد نظمت الإسكوا اجتماعاً في بيروت لفريق خبراء حضره خبراء دوليون وإقليميون وممثلون عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة السلامة المالية العالمية. وكان الاجتماع بمثابة منبر لتبادل المعلومات بشأن أهمية كبح التدفقات المالية غير المشروعة، وبحث التحديات الرئيسية المرتبطة بقياسها. وحدد المشاركون العناصر والمكونات التي تشكّل الجزء الأكبر من التدفقات المالية الدولية، ولا سيما في المنطقة العربية، وبحثوا التحديات الاقتصادية والقانونية والإحصائية المرتبطة بالتدفقات المالية الدولية في المنطقة. كما حدد الاجتماع أيضاً العناصر ذات الأولوية والدوافع وقنوات الإنجاز لصياغة تدخلات سياساتية على الصعيد الإقليمي.

16- تقوم الإسكوا بإعداد مطبوعة تهدف إلى سد الفجوة في الأدبيات من خلال التركيز على التدفقات غير المشروعة في المنطقة العربية، بما في ذلك معالجة قضايا التعريف وتحديد الأنماط والقنوات والدوافع المرتبطة بهذه التدفقات. كما تُحلل الدراسة المنهجية ومصادر البيانات المتعلقة بالتسربات نتيجة التلاعب بالفواتير التجارية لتقديم تقييمات كمية تفصيلية للعنصر التجاري في التدفقات المالية غير المشروعة. وتشير إلى أن التحليل التجاري والمالي الذي يجري في المنطقة قد يحتوي على بيانات غير دقيقة بسبب ممارسات التلاعب بالفواتير التجارية. وعلاوة على ذلك، قد تتأثر دقة إحصاءات التجارة الدولية بسبب المعاملات التجارية المزورة.

17- في محاولة لتوفير توصيف شامل للتدفقات غير المشروعة والتلاعب بالفواتير التجارية في المنطقة، قامت الإسكوا بدراسة أربع قنوات يجري من خلالها التلاعب بالفواتير التجارية، وذلك لالتقاط المجموعة المتنوعة من الموارد المحلية التي تسربت من المنطقة العربية والتي كان يمكن بخلاف ذلك أن تُسخر لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك القنوات المرتبطة بالإيرادات من التعريفات وما يشابهها من رسوم، وبرامج استرداد الرسوم الجمركية ومعونات الدعم للصادرات (الشكل 3).

### الشكل 3- أنواع وقنوات التدفقات المالية غير المشروعة القائمة على التجارة



المصدر: جمعتها الإسكوا.

18- يمكن على وجه العموم تصنيف الدوافع الرئيسية للتلاعب بالفواتير التجارية على أنها دوافع تتعلق بالاقتصاد الكلي ودوافع تتعلق بالحوكمة ودوافع هيكلية. وينقسم التلاعب بالفواتير التجارية في المنطقة العربية بالتساوي بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة. وفي الفترة ما بين عامي 2008 و2015، ارتفع إجمالي التلاعب بالفواتير التجارية في المنطقة العربية من حيث القيمة والحجم وكنسبة مئوية من إجمالي التجارة. وبلغ متوسط التدفقات المالية غير المشروعة القائمة على التجارة في المنطقة العربية المرتبطة بالتلاعب بالفواتير التجارية للسلع 8.2 في المائة من إجمالي التجارة غير النفطية مع العالم على مدى الفترة ذاتها، أو بمعدل 60.3 مليار دولار سنوياً<sup>(8)</sup>.

(8) يوضح التقرير أيضاً كيف أن استخدام مصادر وأساليب بديلة يمكن أن يؤدي إلى تقديرات مختلفة للتدفقات المالية غير المشروعة. واستُبعدت بعض الأرقام المتدنية لجيبوتي والعراق وليبيا والصومال بسبب محدودية البيانات وليس لعدم وجود تلاعب بالفواتير التجارية، على الرغم من وجود تقارير عديدة عن تجارة غير مشروعة أو غير معلنة في النفط والآثار القديمة وغيرها.

19- لدى النظر إلى قيمة إجمالي تجارة السلع في المنطقة العربية في عام 2015، والتي بلغت 1.6 تريليون دولار وفقاً لقاعدة البيانات العالمية للحلول التجارية المتكاملة، ومقارنتها بقيمة إجمالي التلاعب بالفواتير التجارية في العام نفسه بالدولار، تبين أن ما يقرب من 4 في المائة من التجارة الإجمالية للمنطقة مع العالم (بما في ذلك التجارة البينية العربية) خضع لشكل ما من أشكال التلاعب بالفواتير التجارية. وفئات السلع غير النفطية المرتبطة بالتلاعب بالفواتير التجارية الأكبر هي المعدات والآلات الكهربائية والعربات والبلاستيك، تليها مباشرة الأحجار الكريمة والمعادن والمواد الكيميائية العضوية.

20- لدى النظر في التلاعب بالفواتير التجارية في سياق اتفاقيات التجارة الإقليمية، يتبين أن مستواه في تجارة بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعضها مع بعض أقل مما في تجارتها مع شركائها التجاريين الخارجيين، إذ يبلغ التلاعب بالفواتير التجارية بين الدول العربية 5.1 في المائة من مجموع التجارة الإقليمية غير النفطية (مقارنة بـ 9.4 في المائة من التجارة الخارجية غير النفطية) على مدى الفترة 2008-2015.

21- تثير هذه النتائج عدة أسئلة فيما يتعلق بإنفاذ اتفاقات التجارة الإقليمية (داخل المنطقة وخارجها). كما أن لها تبعاتها على إقامة الاتحاد الجمركي العربي بحلول عام 2021. وللنتائج نفسها أهميتها للمفاوضات الجارية بشأن مدونة جمركية عربية مشتركة؛ وبُنية للتعرفات الخارجية مشتركة لأعضاء الاتحاد الجمركي؛ وتبعات التلاعب بالفواتير التجارية الناجم عن عدم توحيد نظام منسق لتوصيف السلع الأساسية؛ والإقرارات الجمركية والغرامات وغيرها من المخالفات الجمركية ذات الصلة وآلية جمع الإيرادات داخل الاتحاد الجمركي.

-----